



مئة يوم في طريقها إلى الإنتهاء، والنتيجة كانت متوقعة ومضمونة وهي : لا شيء واضحا للمواطن ولا شيء تغير في نسبة ونوع الخدمات المقدمة له أو ان المئة يوم قد حلت واحدة من الأزمات الخائفة في البلاد كالتهرب والماء والبطالة والفساد. لا شيء من هذا حصل، والحكومة اعرف من غيرها بهذه الحقيقة منذ الأيام الأولى لانطلاق وعود المئة يوم، فقد تنوعت تصريحات

نصيحة للحكومة..

التخلص من المهلة المؤبدة، فقبل عنها، بعد أيام من تسويقها، تبريرات كثيرة، مثل، ان المهلة ليست لانجاز بل لوضع الخطط، ثم، ان المهلة هي لرسم سياسات الوزارات ومعرفة أهدافها للولاية الحكومية الحالية، وأخيرا اكتشفنا عن لسان احد المسؤولين ان المهلة هي لرسم خارطة طريق للوزارات، وهذا التعبير نذير شؤم، لان خارطة الطريق الفلسطينية لم تجد حلا لازمة منذ أكثر من خمسة عقود !!

الأكيد أن جميع وزراء الحكومة سيتملصون من المسؤولية بحجج كثيرة بما في ذلك وزراء التحالف الوطني عموما ودولة القانون خصوصا، وسيرمى ثقل الفشل برمته على أكتاف المالكي، وباختلاف التبريرات فإن

الجمهور سينظر إلى الموضوع باعتباره فشلا نريعا لا أب له غير المالكي، وهذا حمل مكلف ربما يؤدي إلى خسائر سياسية وحزبية يمتد بها المالكي تؤثر على مستقبله السياسي اليوم وليس غدا!

اعترف الطالب بالطريقة التي نفذ بها الغش أمام الطلبة وبصوت مسموع، بعد ذلك طلب منه المدرس الجلوس وأعطاه الدرجة التي حصل عليها في ورقة الغش. تذكرت هذه الحادثة التي مضى عليها ٤٥ عاما واقترحت على نفسي أن أكون مفيدا للحكومة وأنصحها أن تفعل ما فعله الطالب، وهو ان تقول الحقيقة كاملة للجمهور في بيان رسمي واضح المعالم، خال من الجمل المطاطة والتسوية والمصطلحات، بيان يضع النقاط على الحروف ويقول، لا كهرباء ولن تتمتعوا بالكهرباء قبل خمس سنوات، على سبيل المثال، أو، إن من يعتقد أن أي حكومة قادرة على القضاء على الفساد المالي وسرقة المال العام

خلال خمسة عقود قادمة فهو واهم ورومانسي، أو أن حل أزمة العطالة والبطالة قضية في علم الغيب.. وووو. وكشف الحقيقة هذا ينبغي أن يطول جميع الوزارات التي لم تقدم للمواطن شيئا، وأكثرها كذلك " دون مجاملة أو تبادل مواقع أو تطوير سياسة "اسكتلي واسكتك" : السينة الصيت والسمة !!

استقالة مدروسة لعبدالمهدي تستثمر انخفاض شعبية المالكي وعلاوي عمار الحكيم يقفز على النكبة ويأتي من الخلف

□ كتب: علي عبدالسادة

بات ائتلاف دولة القانون ومعه غريمه العراقية يتوفران على فتاعة كبيرة بان عادل عبدالمهدي أخرجها كثيرا أمام الجمهور العراقي، خصوصا ناخبي الفصيلين المنشغلين بخضومة تقاسم النفوذ.

وفي هذا الوقت العصب سياسييا على نوري المالكي وإياد علاوي، يبدو أن عمار الحكيم زعيم المجلس الإسلامي الأعلى في حال أفضل من غيره، وأنه بدأ يفكر بطريقة غير مألوفة قياسا للأخريين، فتح باب هذا الحديث قرار عادل عبد المهدي الأخير. وكان إعلانا سياسيا من المجلس بالظهور بطريقة أخرى.

ومنذ إعلانه الاستقالة من منصب نائب الرئيس، والقيادي في المجلس الإسلامي الأعلى يمثل مقياسا سياسيا للأخريين على حجم ثديي شعبيتهم. في جلسة خاصة لصقور في دولة القانون ناقشوا فيه قرار عبد المهدي قبل أيام، لم يكن الانطباع جيدا لديهم حيال قرار استقالة سياسي رفيع يعد شريكا مهما في التحالف الوطني، ونقلت مصادر موثوقة أن العديد ممن حضروا الجلسة شعروا بغدر كبير من الإحراج.

□ ما يخفيه دولة القانون

ويخفي ائتلاف دولة القانون، ونوابه من حزب الدعوة تنظيم العراق، حقيقة وقوعهم في فخ خضير الخراعي، الذي جعلهم يبدون أمام الرأي العام ساعين بشكل غير مسبق لحصة من مناصب الدولة، ولم يستطع احد تجاوز تصريحات وزير التربية السابق حين ربط بقاء التحالف الوطني على قيد الحياة بتسليمه منصب نائب الرئيس، وقبلها قال إن (إصراره) على مقعد (شرفي) في الحكومة يعود إلى استحقاق (شرعي وديني). سوى ان عددا قليلا من المقربين منه فسروا كلام الخراعي بأنه يتعلق باستحقاق انتخابي للدعوة تنظيم العراق. وان تهديده بانهار النظام السياسي مرتبط بضمان حقوق ذلك الاستحقاق. غير أن استقالة عبد المهدي أعادت الشعور بالحرج الى مكاتب قوى التحالف الوطني، وشعر الجميع بأن تأييد الشارع تعرض إلى أضرار كبيرة. القيادي في دولة القانون جواد الزوني قال إن خضير الخراعي تسبب بفقدان حزب الدعوة تنظيم العراق شعبيته واضر بعلاقته بالنائبين. البرزوني يجد أن التخبس بهذا المنصب كان خطأ فادحا منذ البداية.

دولة القانون، الذي دافع كثيرا عن خيار النواب الثلاث، ووجد في تنصيب مرشح الخراعي نائبا استحقاقا وطنيا مهما، رحب بخطوة عبدالمهدي. وفي الأول من حزيران الجاري قال النائب عزت الشايبندر إن قرار عبدالمهدي "خطوة في الاتجاه الصحيح". ولم يعرف إن كان الشايبندر يريد تشجيع الخراعي على الخطوة ذاتها، أم أن المرحلة المقبلة، بما تخزن من استحصانات كبيرة، مقبلة على تحولات نوعية في تحالفات الشراكة، قد تمهد لها استقالة عبدالمهدي.

□ أرتياك العراقية

العراقية ليست أفضل حالا من دولة القانون، الكتلة المنتهجة بتصفية الحساب مع المالكي، ومحاولة الحصول مساحة نفوذ إضافية تعاملت مع استقالة عبدالمهدي بتناقض غريب. في الثلاثين من أيار الماضي صرح احد نواب العراقية، وهو محمد الخالدي، لوسائل الإعلام بان ائتلافه يرحب بقرار عبد المهدي، لكنه يتمسك بالنائبين الأخريين. الخالدي قال إن تقديم استقالة عبد المهدي يأتي ضمن ما يحمله من أفكار لتقليص الوزارات والمناصب الحكومية في الدولة. كلام الخالدي حول تقليص المناصب لا يجد صدها في الخطاب السياسي للعراقية في ما يخص التفاوض على حكومة الشراكة. الخالدي وهو يرحب باستقالة عبدالمهدي وكلامه عن الترشيح، شكك في حصول صراع على منصب النائب الأول لطلاباني بين طارق الهاشمي

□ يخفي ائتلاف دولة القانون حقيقة وقوعه في فخ خضير الخراعي، الذي جعله يبدو أمام الرأي العام ساعين بشكل غير مسبق لحصة من مناصب الدولة، ولم يستطع احد تجاوز تصريحات وزير التربية السابق حين ربط بقاء التحالف الوطني على قيد الحياة بتسليمه منصب نائب الرئيس، وقبلها قال إن (إصراره) على مقعد (شرفي) في الحكومة يعود إلى استحقاق (شرعي وديني). سوى ان عددا قليلا من المقربين منه فسروا كلام الخراعي بأنه يتعلق باستحقاق انتخابي للدعوة تنظيم العراق. وان تهديده بانهار النظام السياسي مرتبط بضمان حقوق ذلك الاستحقاق. غير أن استقالة عبد المهدي أعادت الشعور بالحرج الى مكاتب قوى التحالف الوطني، وشعر الجميع بأن تأييد الشارع تعرض إلى أضرار كبيرة. القيادي في دولة القانون جواد الزوني قال إن خضير الخراعي تسبب بفقدان حزب الدعوة تنظيم العراق شعبيته واضر بعلاقته بالنائبين. البرزوني يجد أن التخبس بهذا المنصب كان خطأ فادحا منذ البداية.

□ ما يخفيه دولة القانون

ويخفي ائتلاف دولة القانون، ونوابه من حزب الدعوة تنظيم العراق، حقيقة وقوعهم في فخ خضير الخراعي، الذي جعلهم يبدون أمام الرأي العام ساعين بشكل غير مسبق لحصة من مناصب الدولة، ولم يستطع احد تجاوز تصريحات وزير التربية السابق حين ربط بقاء التحالف الوطني على قيد الحياة بتسليمه منصب نائب الرئيس، وقبلها قال إن (إصراره) على مقعد (شرفي) في الحكومة يعود إلى استحقاق (شرعي وديني). سوى ان عددا قليلا من المقربين منه فسروا كلام الخراعي بأنه يتعلق باستحقاق انتخابي للدعوة تنظيم العراق. وان تهديده بانهار النظام السياسي مرتبط بضمان حقوق ذلك الاستحقاق. غير أن استقالة عبد المهدي أعادت الشعور بالحرج الى مكاتب قوى التحالف الوطني، وشعر الجميع بأن تأييد الشارع تعرض إلى أضرار كبيرة. القيادي في دولة القانون جواد الزوني قال إن خضير الخراعي تسبب بفقدان حزب الدعوة تنظيم العراق شعبيته واضر بعلاقته بالنائبين. البرزوني يجد أن التخبس بهذا المنصب كان خطأ فادحا منذ البداية.

دولة القانون، الذي دافع كثيرا عن خيار النواب الثلاث، ووجد في تنصيب مرشح الخراعي نائبا استحقاقا وطنيا مهما، رحب بخطوة عبدالمهدي. وفي الأول من حزيران الجاري قال النائب عزت الشايبندر إن قرار عبدالمهدي "خطوة في الاتجاه الصحيح". ولم يعرف إن كان الشايبندر يريد تشجيع الخراعي على الخطوة ذاتها، أم أن المرحلة المقبلة، بما تخزن من استحصانات كبيرة، مقبلة على تحولات نوعية في تحالفات الشراكة، قد تمهد لها استقالة عبدالمهدي.

□ أرتياك العراقية

العراقية ليست أفضل حالا من دولة القانون، الكتلة المنتهجة بتصفية الحساب مع المالكي، ومحاولة الحصول مساحة نفوذ إضافية تعاملت مع استقالة عبدالمهدي بتناقض غريب. في الثلاثين من أيار الماضي صرح احد نواب العراقية، وهو محمد الخالدي، لوسائل الإعلام بان ائتلافه يرحب بقرار عبد المهدي، لكنه يتمسك بالنائبين الأخريين. الخالدي قال إن تقديم استقالة عبد المهدي يأتي ضمن ما يحمله من أفكار لتقليص الوزارات والمناصب الحكومية في الدولة. كلام الخالدي حول تقليص المناصب لا يجد صدها في الخطاب السياسي للعراقية في ما يخص التفاوض على حكومة الشراكة. الخالدي وهو يرحب باستقالة عبدالمهدي وكلامه عن الترشيح، شكك في حصول صراع على منصب النائب الأول لطلاباني بين طارق الهاشمي



المالكي بجوار عمار الحكيم خلال حفل تأبين محمد باقر الحكيم أمس

والخطاب الإعلامي.

□ صعود وهبوط المالكي

بعيد الانتخابات الأخيرة بدأ المراقبون يبحثون في أسباب صعود المالكي مرة أخرى، وهبوط وتراجع المجلس الأعلى، ولم يجد أكثرهم أن زعيم دولة القانون نجح لأسباب منها التحسن الأمني الذي طرأ في فترة حكمه خاصة بعد قيادته الحملات العسكرية المتعددة للقضاء على الميليشيات وبالأخص حملة "خطة فرض القانون في محافظة البصرة. لكن الصورة اليوم تختلف كثيرا، عديد من الناخبين العراقيين يشعرون بخيبة أمل كبيرة، وهم لا يميزون فصلا مذبذبا دون غيره، من وجهة نظر الأفراد بان الجميع مسؤول عما يجري بما فيهم المجلس الأعلى.

للم يعد التحسن الأمني متاحا للطمانينة مع حوادث مخيفة استهل بها المالكي ولايته الأولى، حوادث الاغتيال وهروب السجناء وصعود الاحتجاجات العراقية على الفساد وتردي الخدمات، كلها أضرت بالشعبية التي جاءت بالمالكي الى رئاسة الوزراء. وهذا ما يغري عمار الحكيم وشجعه على الاستعداد لفترة نيابية جديدة، ربما تكون المهمة صعبة لكن على الأقل هناك إجازة سياسية حاز عليها المجلسيون أمدها فترة ولاية المالكية سيجري استغلالها لترتيب أوراق بيت الحكيم.

بين أن مراقبين سياسيين لا يعتقدون بان ما يفعله الحكيم الآن باعتماده على التقليدية إذ يكسب المجلس الأعلى فيها قوتين مختلفتين تتمثلان برجل معمم بإرث ديني له كاريزما مؤثرة، وآخر يقف على خلفية سياسية ليبرالية، هذا التجانس قد يؤشر بثورة من داخل المجلس على نفسه، يقودها عمار الحكيم.

■ قيادي في تنظيم العراق : تمسك الخراعي بمنصب شرفي تسبب بفقدان الحزب شعبيته وأضر بعلاقته مع الناخبين

ناحية موازين القوة ولغة الأرقام داخل البرلمان.

□ خسارة المجلس

الخسارة التي تكدها المجلس في مجالس المحافظات ولاحقا في الانتخابات النيابية، ينظر إليها البعض على أنها الصدمة التي جعلت المجلسين يفقدون من سكوتهم في خطاب ظلوا يلازمونه فترة طويلة، وكان يعطي الانطباع بأنهم فضيل سياسي يمثل الشيعة، على أنه خندق يضاف الى سلسلة الاصطفافات الحاصلة في البلاد.

كما أن المجلس انشغل في فترة من الفترات بصراعات مع خنادق شيعية أخرى، وكان الهاجس الذي يتلبس هذا الصراع محاولة السيطرة على المحافظات الجنوبية، ربما تمثل هذا في خلافات حادة مع الصدريين. وكان المجلس أيضا بحاجة إلى مزيد من الوقت ليتخلص من قضية ما يثار حول الرعاية الإيرانية له. الالفت في العلاقة مع إيران هو ما قاله الحكيم حول إشكالية المجلس مع هذه الدولة: "سجلنا ملاحظات كثيرة تجاه المنطق الذي يطلب من العراق أن يكون بعيدا عن إيران حتى يكون قريبا من العرب، قلنا بأننا لا نريد أن ندخل في لعبة المحاور الإقليمية، وإن تكون مع البعض بالخلف لبعض الآخر". لكن خصوم المجلس خصوصا من قوى الإسلام السياسي يرون أن المجلس بالغ كثيرا في إعلان نفسه القوة الوحيدة في العراق التي تحظى بتأييد المرجعية الدينية.

الآن يبدو الأمر جد مختلفا، فعمار الحكيم هو السبب منذ إعلان نتائج ٧ آذار فهم قواعد اللعبة وبدأ يستوعب الخسارة لإفادة منها.

عام ٢٠٠٩ علق الحكيم على خسارة الانتخابات قائلا: "الخسارة دعنا إلى مراجعة جريئة وشاملة في أوضاعنا الداخلية، ووضعنا لأنفسنا قائمة طويلة من الملاحظات وبدانا بعملية إصلاح جذرية في البرنامج السياسي



عام ٢٠٠٩، صرح عمار الحكيم لوسائل الإعلام انه يفضل البقاء دون مسمى وظيفي في الحكومة او موقع ما في البرلمان.

الحكيم قال: "ليست المسألة بحضور شخصي في موقع من المواقع. لعل تفهم مثل هذه الأنوار يكون صعبا في بعض البلدان التي لا تمارس فيها حالة الانفتاح الواسع. ما رأيانه خلال السنوات الماضية في العراق ان الأدوار لا تنحصر في مواقع وظيفية محددة، وإنما الشخص بما يحمله من تأثير في المسار السياسي العام. لكن المجلس الأعلى ليس بالقوة الكافية ليفعل الكثير، على الأقل من

حدوث انقلاب ابيض داخل المجلس، وبدأت ملامحه منذ استلام عمار الحكيم رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى. يرى مقربون من عمار الحكيم أن نظراته عن نظرة أبيه، كما أن الزعيم الشاب يتوفر على كاريزما وحضور جديدين، ويستخدم خطابا أكثر حداثة وجدة من قيادات تقليدية في المجلس.

منذ فترة ليست بالقليلة يحرص عمار الحكيم على الحضور في الملتقى الثقافي الأسبوعي، وهي جلسة خطابية يحضرها جمهور من المجلسيين، لكن عمار يبدو فيها أكثر قدرة من غيره على جذب الانتباه إليه، ربما استخدامه لتعابير مبسطة ولغة هادئة محبوبة بقدر كبير من الانتقاد. وهو السياق المحبب لعموم العراقيين، خصوصا في ظرف يعج بالأزمات الاجتماعية والاقتصادية.

انطلاقة جديدة، خصوصا مع استقالة عبدالمهدي.

ثامر قال للمدى إن القرار جاء بالفعل على خلفية ضغوط من المرجعية الدينية، إلى جانب الاستجابة لمعارضة الشارع العراقي لصفقة النواب الثلاث. وبحسب ثامر، فإن قيادة المجلس وجدت أن المنصب شرفي لكن الصفقات السياسية أتت إلى تعيين الثلاثة، موضحا أن عبدالمهدي كان ينوي الاستقالة قبل ذلك بفترة لكنه اختار الوقت المناسب.

□ انقلاب ابيض في المجلس

في آذار من العام ٢٠١٠ توقع المراقبون

□ الخسارة التي تكدها المجلس في مجالس المحافظات ولاحقا في الانتخابات النيابية، ينظر إليها البعض على أنها الصدمة التي جعلت المجلسيين يفقدون من سكوتهم في خطاب ظلوا يلازمونه فترة طويلة، وكان يعطي الانطباع بأنهم فضيل سياسي يمثل الشيعة، على أنه خندق يضاف الى سلسلة الاصطفافات الحاصلة في البلاد